

فهو الاستند ومن الاول ايض بسقوط وهو قوام
 بسقط الا انه مستند بحيث لو انزل ما استند اليه
 بسقط لان لم يسقط فليس يتحقق وينتقض بالتحقق
 ولو سد مجزعه بسد محكم اذ اذ لم يرد لم يرد
 انما على عدم النقض ولو مع عدم الوجود والوجود بسده
 كما في منع منعه الله ان يضم مستب وبطلانه
 جوده ويتحقق عليه بحيث يمنع انفتح الدبر لا
 ان المراد ان يدخل مشيا في جوده فانه لا يجوز
 على المشهور وتبين لا كذا حصل الخ فان قلت محال
 من معنى المدفوع اليه كين بعدم النقض بالتحقق
 فكيف يستدل بالعدية بجملة قلت الحديث يدل على
 عدم النقض مطلقا حقيقيا او اعتباريا فانه
 على الحقيق فقط خرج المتحقق في صفة حمله اذ
 التحقيق لا عدم النقض بالتحقق الذي هو المدفوع
 بل هو اي عدم النقض بالتحقق امر متحقق على
 مشهور الحديث له فصيح الاستدلال بقدر
 او على الخ الاغصان من في الراس سكر بحلال
 اي كان منتر به لبنا معتقدا انه مسكر فسكر به
 او يخط جنون الخ المنا سب اسقاط حكم
 الاثر والاعتق يتولد في الجنون والخطب مصاح
 لوال اعتق لانه سببه وان في الجنون بين
 ان يكون طبيعا او من الجنون ولا يخفى ان ذلك
 في جنون يتولد لان كان مطلقا فلا يجر عليه
 بشي انما وجد الرضوخه الخ اي هذه
 انما من مقبولة على الجسم كما افاده القسطاني

وحاصلها ان النص عند الشارع اعجاب في النوم
 ونيسة هذه الاشياء عليه لانها ادخل في الاستدلال
 اي ولدك لم يزل بين طولها ونقصها ولا بين
 ثقلها وخفيفتها ولذلك حكم بزوال التكليف
 معها بخلاف النوم فصاحبها يحتاج طب وان
 في ثقله واستهل الامستتاس في حقيقته وميزانه
 في النسبة للفتى في حقيقته وبالنسبة
 للثمين في مجازة وهو والاه والمميز من عطف
 الثمين على الكفة لا يوجب الوضوء اي بي يسي
 ويقاود لك عند بن الفاسم وكذلك عند الامام ومقا
 بل ذلك لا بد نافع وهو وجوب الوضوء وهذا الخلاف
 اذا كان قاعدا او حصل له ذلك نعم او سوي واما
 انه حصل له ذلك وهو مصطوع فعليه الوضوء انما
 كما افاده الخطاب وهو الذي اراد نضاه نبيك في قوله
 والظاهر من القرآني قوله نافع لان حلة النقض
 موجودة وهي غيبوبة العتق عن اوكي من النوم
 كما هو ظاهر ككل منصف واما ان استغفره الوضوء
 في حب الله فلا وضوء عليه ووجهه ظاهر لانه يقظ
 القلب في مكانه لم يفتت عقله المشتمون ان
 فقد ان العتق الخ حلا فالان بن حبيب المقابل ما حان
 انسان الا وانزل في اهلها خمسة الخ المراد المسمى
 وهو ملاقاة جسم جسم على جهة الاختيار والمس
 هي الا لتمام مطلقا وكما لم يكن المسمى ناقضا عندنا
 في المسمى ولما كان ليس الذكر ناقضا مطلقا
 التمييز بالمسمى وسمى كلامه ليس الا مرد اذا